

اذ الفعل لما كان مقصودا من قوله نسب اليه الرجل لان المعنى المقصود  
 مرسل المرور برزق وظهر الفاعل لتسليمه ذلك الفعل وتعيينه وتوحيده  
 في بعض النسخ نحو مرزوق وبنو نينا المنصور وهي ظاهرة لا غير عليها  
**قوله** فعلا من الاسم الفاعل صالحة وقد تقدم الكلام عليهما عند  
 قوله فاللفظ وهذا شروع في ذكر علامات كل من اجزا الكلام الثلاثة  
 التي هي الاسم والفعل والظرف والبراد بالاسم هنا افراده من نحو زيد  
 ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة الكلية  
 لئلا يما ذكر المصنف من العلامات ليس مكررا في كل اسم بل هنا كفراد  
 لا تقبل هذه العلامات وهي انما خصوصيات وهي في كل واحد منها  
 وح قليت الكلام في قوله الاسم لا يتفرق لانها لو جعلت له كان  
 مفادا للكلام ان كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح  
 ان تكون النسب لان الحقيقة هي حقيقة نحو قولك الرجل  
 خبر من المرأة او ما هي النسب حقيقة خبر من ما هي المرأة بقطع  
 النظر عن الافراد ومعلوم ان الذي يميز بالعلامات هو افراد الاسم  
 لا حقيقة واما حقيقة اعني كلمة ذلك على نحو معنى في نفسها  
 ولم تكثر في زمان وصفي فمواستراحي لا وجود له في خارجا  
 الموجود افرادها مما هو شأن جميع المعانيات ولا يصح ان تكون اللفظ  
 الظاهر لان الذي يعمد فانه يمد نحو لينا فرد سمين من افراد الحقيقة  
 كقوله تعالى فارسا الي فرعون رسولا ففصح فرعون الرسول انما  
 الرسول المقصود الذي ارسل اليه وهو سيدنا موسى عليه السلام الذي  
 هو فرد من الافراد سطلق رسول الكامل اليه الرسل ولا يصح ان تكون  
 للعمد الذي لان حد نحو لينا فرد واحد لكنه غير معين كما في قوله  
 تعالى واخاف ان ياكله الذئب اي فردا من افراد الزواج فمفاد  
 احتمالات الوجود علمت انه لا يصح واحد منها وقد يقال ان اللفظ  
 وهو صا محرف لا حقيقي والمعنى ان كل فرد من افراد الاسم القابل لهذه  
 العلامات يفتخر بوجه تسميته الاسم اي ما صدق عليه الاسم في الحقيقة  
**قوله** المعبرة له وفيه اشارة الي ان العلامة هنا من قبيل الخاصة وتكون  
 معلومة اي كليا ووجوب وجود الاسم متعينة اي كلما التفتت تنويعها  
 كالترتيب وفيه انه لا يلزم من في العلامة في الالهيية اذ قد تنق وتوجد  
 الالهيية

الاسمية والجمالية ان المراد مني انتق قنصها بمعنى انه اذ لم  
 يوجد شيء اي معنى فان الاسم لا يقبل قسما علاماته المتعينة  
 به لا يحسه ولا يتوادمه انتق الاسمية لوجود علامة اخرى  
 فان كلامنا في حسب العلامة لا في تخصصها عند قنصها تنسبة  
 قسم بالبا والفرق بينه وبين القسم بدونهما باعتبارية فهمما شي  
 واحد متحدان وانما يختلفان اعتبارا واما الفرق بينه وبين القسم  
 محم اوله في حقيقة توضحه ان المقسم هو اللفظ الكلي الصادق على  
 الاقسام الثاقل لهما والقسم هو الاخص المندرج تحته وفعال لذلك  
 الاخص ايضا فيهم بالنظر لصفة الاقسام فهو كشي واحد يقال له  
 قسم وقسم باعتبارين مختلفين فالكلية بالنظر للاسم والفعل والظرف  
 فعال لهما مقسم وكل من الاسم يتخصصه واخوه يقال له قسم بالنظر  
 لان حراجه تحت الكلية وقسم بالنظر لكون كل واحد من ابنا له خروجه  
 ومندرجا معه تحت امر كل **قوله** تخفف هذه عبارة نحو قسبين وعما  
 مرة الصريين الخ وقال ابن هشام في شرح العمدة وذا جراولي لانه قد  
 يدخل في العطف على ما ليس باسم نحو محبت من ان قسنت ولانه يتناول  
 لربا طرفا وبلاضا فانه مراد في تعليمه وبالجملة وبالجملة وبالجملة  
 اي على القول بذلك ويخصص الجرا لا اسم لان كل جمر ورجل غيره بالمعنى  
 ولا يخرج الا عن الاسم فلهذا في الالهيية فان قسنت فكان ينسب الشرف  
 بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار  
 عنه علامه حقيقة هذه حقيقة اذ الاخبار عنه لا يدخره المبتدئ  
 بخلاف الخفض **قوله** وهو الكسرة التي تجوز بالنظر لمرامات المرجع وهو  
 الخفض والا في الثانية مراعاة بالخبر وهو الكسرة كما في بعض النسخ  
 ويحذف من الخفض بالكسرة مقصور لانه لا يجهل الخفض **قوله** في الثاني  
 في الثاني والاطراف الفاتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف والخاص  
 بان السمعير بالكسرة اقتضارا على الاصل واما نحوها فنائب عنها  
 فلهذا ان قنص المقسم بالکسرة يناسب قول الجمهور ان الاعراب لا تنطق  
 وقد جرى في المعنى على انه معنوي فالاول ان نفسه بانه مقصور  
 علامته الكسرة وما تات عنها **قوله** اي في اللفظ كزواج والمقتد  
 برامالستمد كالعصبي او لفظ كذا كالعصبي او لفظ كذا كالعصبي

فانما يشاء ان قد  
 تنق قنصها علامته  
 وتوجد الالهيية